جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

٧٢٥-٧/١/٩م

كتاب دورى رقم(١١) لسنة ٢٠٢٢

في إطار جهود وزارة المالية المستمره لتطوير العمل على الأنظمة الإلكترونية وحوكمة إجراءات الصرف الخاصة بالموازنة العامة للدولة.وكذا قرار اللجنة العليا للميكنة بتاريخ ٢٧-١٢-٢٠٢١ بشأن تنظيم إجراءات الصرف من خلال مدفوعة الصراف.

وفى ضوء ما تبين لوزارة المالية من عدم الالتزام بعض الجهات عند تنفيذ التعليمات المالية الصادرة عن وزارة المالية في صرف مستحقات بعض العاملين بأوامر دفع إلكترونيه للسادة الصرافين، مما يعد مخالفة لما سبق إصداره من الكتب الدورية والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

لذا فإن وزارة المالية تؤكد مشدداً على ضرورة مراعاة ما يلى:

١. صرف مستحقات كل عامل على بطاقته الحكومية البنكية الصادرة له من البنك المتعاقد مع جهة عمله الإدارية، ويحظر نهائياً صرف مستحقات أياً من العاملين على بطاقة أحد زملائه أو على بطاقة حكومية أو بنكية لا تخصة أو من خلال مدفوعة الصراف.
٢. تحويل مستحقات العاملين المحولين بنوك (قروض – حسابات شخصية) على حساباتهم البنكية الخاصة بهم والمعتمده لدى الوحدة الحسابية.
٣. حال حدوث عارض لبطاقة أحد العاملين أو لحسابه البنكى، فإنه يرخص للعامل ولمدة شهر واحد فقط لتصويب أوضاعه بعد موافقة السلطة المختصة بصرف مستحقاته عن طريق أمر دفع للبريد المصرى باسم العامل ورقمه القومى ويحظر نهائياً من خلال الصراف.
٤. فيما يتعلق بمدفوعات الموردين تتم على حساباتهم البنكية وفقاً لإخطار رسمي من الشركة المتعاقد معها بالبيانات البنكية الخاصة بالشركة.
٥. فقط في الحالات التى يتعذر فيها صرف المستحقات بالطرق الإلكترونيه (مستحقات الصبية، مستحقات أجانب،.....) يتم الصرف عن طريق الصراف من خلال أمر دفع إلكترونى للصراف المسجل بقاعدة بيانات الصرفين بوزارة المالية والسابق تجميعها من

الجهات الإدارية وذلك بما لا يجاوز ٣٠٠٠٠ جنيه شهرياً، وذلك بناءً على طلب تقدمه الجهة الإدارية إلى السيد رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية- وزارة المالية.

٦. في حالة رغبة الجهة الإدارية في زيادة مبلغ مدفوعة الصراف أو عدد الصرفين المسجلين على قاعدة بيانات الصرافين بوزارة المالية تقديم الطلب مؤيد بالمبررات (الأسباب- عدد الصرافين وبيناتهم- مدة الإتاحة المطلوبه) لمعالى وزير المالية للبت بشأنها.

٧. في حال رغبة الجهة الإدارية في تغيير أحد الصرافين المسجل بقاعدة بيانات وزارة المالية يتم نموذج التبديل إلى وحدة الميكنة – بقطاع الحسابات والمديريات المالية من خلال تطبيق المراسلات الحكومية لإعمال شئونها.

وعلى السادة المسئولين الماليين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والهيئات الاقتصادية وغيرها من الجهات الحكومية، مراعاة تنفيذ ذلك والالتزام بما جاء بعالية بكل دقة درءاً للمساءلة القانونيه.

وعلى السادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالهيئات العامة الاقتصاديه، والسادة مديري ووكلاء الحسابات ضرورة الالتزام بما تقدم بكل دقة.

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

د. طارق السودى

محاسب /طارق بسيونى محمد